برنامج مقترح للتشبيك الحضاري في مصر

دكتور علي السلمي

2021

برنامج مقترح للتشييق الحضاري في مصر

دكتور علي السلمي

عطفاً على مداخلة الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الإعلامي عمرو أديب وما تحدث به الرئيس عن مشكلات البناء غير المرخص به والعشوائيات في مختلف المدن والأحياء المصرية، أعيد ما سبق لي أن طرحته في مقال نُشر في جريدة الوفد في 19 سبتمبر 2008، ثم مقال ثان 10 نوفمبر 2008 ثم مقال ثالث في 13 ديسمبر 2008 ولم يُلتفت إليه.

المقال الأول

الفقر والعشوائية.. وجهان لمشكلة واحدة

أ.د. علي السلمي

صحيفة الوفد 19 سبتمبر 2008

"لا تردد في تنفيذ برامج الإصلاح.. والتركيز على المناطق الأشد فقراً"، كان هذا تصريح جمال مبارك في مؤتمره الحزبي الذي عقده بقرية العصايد في محافظة الشرقية والذي اتخذته صحيفة الأهرام العنوان الرئيسي لعددها الصادر صباح السبت السادس من سبتمبر الحالي (2008). وفي الوقت الذي كان المصريون يتحصون تفاصيل الخبر كان مئات منهم قد أصبحوا جثثاً تحت الأنقاض أو مصابين يبحثون عن مغيث أو مشردين في العراء نتيجة انهيار كتل صخرية ضخمة من جبل المقطم على مساكنهم وهم الفقراء المطحونين من سكان سفح الجبل في منطقة الدويقة الذين يدخلون في زمرة الأشد فقراً.

وكالعادة بدأت الحكومة في تنفيذ خطة دفاعية بمحاولة توجيه الاتهام إلى الضحايا كونهم أقاموا تلك المساكن العشوائية من دون تراخيص، وأنهم لم يستجيبوا للتحذيرات المتوالية الصادرة إليهم من أجهزة المحافظة بضرورة إخلاء تلك المنطقة لخطورتها. وكانت الحكومة في ذلك تحاول التغطية على كونها هي التي تجاهلت تحذيرات متعددة أطلقها خبراء ينبهون إلى خطورة الموقف في هذه المنطقة بعد انهيار مشابه وقع في العام 1993 ولم تتخذ الحكومة أي إجراء حاسم لتنفيذ التوصيات التي ناقشها الخبراء آنذاك ورصدها مجلس الشعب حتى أن رئيس المجلس دكتور أحمد فتحي سرور وجه نقداً لاذعاً للحكومة لهذا التجاهل – ولكن بعد أن كانت الكارثة قد وقعت فعلاً –. ثم لم تلبث الحكومة تحت وطأة

ضغط الرأي العام وغضب الجماهير أن بدأت في تغيير النغمة الإعلامية بالحديث عن تكثيف الجهود لإنقاذ الضحايا والبحث عن جثث القتلى تحت الركام، ثم تعالت نغمة الحديث عن الجهود المكثفة لإقامة خيام الإيواء لاستيعاب المشردين ممن تهدمت مساكنهم وتوفير المساعدات العاجلة لهم، مع تقديم خدمات علاجية وطبية عاجلة بلغت ذروتها بتصريح لوزير الصحة أنه سيجري توقيع الكشف الطبي على جميع طلبة المدارس بمنطقة الدويقة استعداداً للعام الدراسي الجديد، وللتأكد من خلوهم من أي أمراض.

وتتوالى الأنباء التي تكشف عن قصور أسلوب الحكومة في معالجة الكارثة، إذ نقرأ صباح السبت 13 سبتمبر – أي بعد أسبوع من الكارثة – أن مجلس الوزراء قرر "تنفيذ خطة عاجلة لنقل سكان العشوائيات الخطيرة إلى مساكن بديلة، وسيتم استكمال بناء عشرة آلاف و500 وحدة سكنية لهذا الغرض، بتمويل مباشر وفوري من الدولة". ولم تحدد المتحدث باسم مجلس الوزراء، وهو يعلن الخبر المدى الزمني لهذه الخطة "العاجلة" متى تبدأ ومتى تنتهي، كما لم تحدد ما هي مناطق العشوائيات الخطيرة التي سيشملها هذا القرار، فضلاً عن أنه لم تحدد المناطق التي ستقام فيها المساكن البديلة التي سينقل إليها سكان تلك العشوائيات. كذلك لم يبين المتحدث الرسمي حجم ومصدر الموارد غير التقليدية التي أكد رئيس الوزراء على ضرورة توفيرها لإنهاء المشكلة!

ويبدو القصور في أسلوب تعامل الحكومة – رغم أنها ذكية – مع الكارثة في حصرها في وجه واحد وهو المساكن الآيلة للسقوط والمقامة في مناطق خطيرة تقع في مجرى السيول أو المنحدرات الجبلية أو المقامة تحت خطوط كهرباء الضغط العالي. ومن ثم كان الحل الذي تقدمه الحكومة هو نقل هذه المساكن إلى مناطق أخرى يتوفر فيها عنصر الأمان، أي مبادلة مبنى بآخر ومنطقة عشوائية بأخرى. وبغض النظر عن أن مشكلة العشوائيات قد تفاقمت خلال السنوات الماضية حتى وصلت في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن 1220 منطقة في جميع محافظات المحروسة يعيش فيها أكثر من 15 مليون مصري، وبغض النظر عن الإعلانات المتكررة عن إنشاء آلاف الوحدات السكنية والاحتفال بين الحين والآخر بتوزيع الرئيس لعقود بضع عشرات من تلك المساكن، وإذا خينا جانباً المهانة الوطنية حين يتبرع أمراء الخليج لبناء مساكن لفقراء المحروسة ثم لا توجد على أرض الواقع، فإن الحقيقة التي لا تريد أو لا تستطيع الحكومة إدراكها أن المشكلة ليست أساساً في سوء حالة المباني وتعرضها للانهيار أو تواجد العشوائيات في مناطق خطرة، ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة

فقر متعدد الأوجه أو ما نطلق عليه الفقر الشامل ومشكلة سوء إدارة من حكومات غير مهتمة بقطاع عريض من البشر يكاد يبلغ نصف عدد المصريين جميعاً .

ولإدراك حجم المشكلة وأبعادها دعونا نسترجع ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2008 من أن مصر تقع في المرتبة 112 من بين 177 دولة ومؤشر بلغ 0.708 والذي يقيس التنمية البشرية على ثلاثة محاور هي توقع الحياة عند الميلاد والتي تعبر عن الفترة التي يتوقع أن يعيشها الإنسان في صحة، ومستوى التعليم الذي يحصل عليه الإنسان ويقاس بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، والحصول على مستوى معيشي معقول معبراً عنه بالقوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي. وتدل المؤشرات أن توقع الحياة للإنسان المصري يبلغ 70.7 سنة مقارنة ب 82.3 سنة في اليابان، كما تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين المصريين في فئة العمر 15 سنة فأكثر 71.4% بينما تبلغ هذه النسبة في جورجيا 100%، وتبلغ نسبة استيعاب المصريين في التعليم الأساسي 76.9% وهي في أستراليا 113%! أما القوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي في مصر فتبلغ 4337 دولار أمريكي بينما نفس النسبة في لوكسمبورج تبلغ 60228 دولار أمريكي!

ولعل الأرقام السابقة غير كافية لتوضيح حجم مشكلة الفقر في مصر، لذا قد يكون من الصادم للمصريين حكومة وشعباً أن نقرأ على شبكة الإنترنت إعلانات في شكل توسل لتقديم التبرعات إلى فقراء مصر، وتقوم على نشر تلك الإعلانات جهات مختلفة منها جمعية تسمى " أراضي الإنجيل Bible Lands " وعنوان موقعها الإلكتروني[1] على شبكة الإنترنت هو http://www.biblelands.org.uk/support_us/appeal_index.htm . وجاء في إعلانها لعام 2008 أن أكثر من 60% من سكان مصر العليا يعيشون تحت خط الفقر، وأن 95% من المصريين يعيشون على 5% من أرض مصر وأن المناطق المزدحمة بالسكان سوف تزداد ازدحاماً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة حيث سيزيد عدد سكان مصر ب 30 مليون ثم يزيدون مرة أخرى ب 20 مليون خلال السنوات الخمس والعشرين التالية. وجاء في التوسل لتقديم تبرعات لفقراء مصر أن 20 مليون مصري يعيشون في مساكن هي في أحسن الأحوال غير صحية وفي كثير من الحالات غير آمنة أيضاً، وأن مياه الشرب النقية والأراضي الخصبة القابلة للزراعة محدودة. وفي إعلانها لعام 2007 نشرت الجمعية صورة لحي عزبة النخل لتستدر العطف على الحال السيئة التي يعيشها أهل الحي، كما أوضحت أنها تساعد

1. بمراجعة الموقع الآن في 2021 لم يعد موجود.

الأهالي من خلال مركز طبي أقامته هناك اسمه مركز السلام Salaam وأهابت بقراء الإعلان أن يتبرعوا لفقراء مصر وبينت أن التبرع بمبلغ 55 جنيهاً إسترلينيا سيكفي لتوفير سرير في مستشفى لمريض وأن 101 جنيه إسترليني هو مبلغ يكفي لرعاية شاملة لأم حامل، بينما التبرع بمبلغ 202 جنيه إسترليني يسهم في تغطية نفقات تجهيز مكان في مدرسة لطفل واحد والإنفاق على تعليمه لمدة عامين، ولو زاد المتبرع كرماً وجعل المبلغ 300 جنيهاً إسترلينياً فإن هذا الطفل سيحصل على تعليم لمدة 3 سنوات.

هكذا بلغ الفقر بالمصريين مداه، فهو السبب الحقيقي لاضطرار الملايين منهم لسكنى القبور والمناطق العشوائية والمخاطرة بحياتهم وحياة أولادهم بالسكنى في مساكن آيلة للسقوط ومعرضة لانهيار صخور الجبال واجتياح السيول. وهو السبب في أن مئات الآلاف من المصريين تعرضوا لمرض أنفلونزا الطيور نظراً لاضطرارهم لإخفاء الطيور المريضة أو المشتبه في إصابتها بالمرض لأنهم لا يملكون رفاهية إعدامها. والفقر هو الذي يدفع مئات آلاف شباب المصريين خريجي كليات القمة بالجامعات وكذا خريجي المعاهد العليا لقبول أعمال يدوية ومهنية متدنية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج فهم يرونها في النهاية أفضل من اللا شيء الذي يوفره لهم سراب الحكومة الذكية وحزبها. وهذا الفقر هو الذي يجعل عشرات الآلاف من المصريين يلاقون الأمرين في بحثهم عن عمل في دول عربية وخليجية متعرضين لكل صنوف العنت والإذلال الذي يصل إلى حد احتجاز المئات منهم في سجن الإبعاد بالكويت أو سجن الترحيلات بالسعودية من دون أن يجدوا من يساعدهم في الخروج من الحبس والعودة إلى وطنهم، ناهيك عن أن يجدوا من يسترجع حقوقهم المغتصبة وكرامتهم المهدرة. إنه هو الفقر الذي يجعل شباب المحروسة يغامر بحياته في سبيل الحصول على فرصة حياة – ولا أقول فرصة عمل – في بلد أوروبي حتى ولو كان السبيل إلى ذلك غير مشروع، أو البحث عن تلك الفرص في إسرائيل!!!

يا حكومتنا الذكية، ليس علاج مشكلة العشوائيات قاصراً على تدبير خيام للإيواء أو نقل المتضررين إلى مساكن بديلة، ولكن العلاج الحقيقي هو في المواجهة الشاملة لمأساة الفقر في المحروسة.

إن العشوائيات وقد انتشرت في جميع محافظات مصر هي المقياس الحقيقي لجودة الحياة التي يعيشها المصريون بفضل ثلاثين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي. فلم تعد العشوائيات منحصرة في بعض الأماكن على أطراف المدن الكبرى كما كانت في السابق، بل انتشرت في جميع الأحياء وتخللت كل الأحياء على اختلاف مستوياتها وحتى الراقية منها كما كانت

تسمى في الماضي. فالعشوائيات تحتل الآن مباني وسط العاصمة القاهرة والتي بنيت في عصر الخديوي إسماعيل على نمط مباني باريس، كما تنتشر في أحياء القاهرة الفاطمية وتحيط بكل الآثار الإسلامية الرائعة بل وتتخذ منها مساكن لفقراء لا يجدون عنها بديلاً. وانظر إلى سور مجرى العيون – تلك التحفة الهندسية الرائعة التي أقامها السلطان الغوري منذ 800 سنة كي تكون وسيلة نقل المياه من النيل إلى قلعة صلاح الدين – وما آل إليه من هوان وانهيار وتحول كثير من فتحاته إلى مساكن عشوائية لفقراء هداهم ذكاؤهم الفطري إلى إنشائها، وعلى الرغم من مشروع تطوير المجرى المعلن عنه منذ سنوات فإنه لا يزال على حاله. وانظر إلى ما صارت إليه مدينة كانت جميلة اسمها حلوان كان بها ركن للملك السابق فاروق، وكان الناس يقصدونها للاستشفاء فضلاً عن التمتع بجمالها وكان من معالمها البارزة الحديقة اليابانية الشهيرة والتي طالتها يد الإهمال والتجاهل لسنوات طوال حتى تم الانتباه إليها حديثاً. إن المصري المحب لوطنه لا يملك إلا الحزن والأسى على ما آلت إليه المحروسة من عشوائية وقبح وفوضى لا تتحصر في مكان دون غيره، بل أصبحت شاملة وعامة في جميع الأرجاء، حتى المدن "الجديدة" أصابت العشوائية كثيراً من أحيائها، والمباني الحكومية والمنشآت والمرافق العامة طالها الإهمال وسيطرت عليها العشوائية. ويكفي المرء أن يتجول في المنطقة المحيطة بمقر مجلس الوزراء ومجلس الشعب وصولاً إلى ميدان لاظوغلي وشارع المبتديان، أو تحاول زيارة ما كان يسمى حي جاردن سيتي وحي المنيرة المقابل له، ثم يصل إلى حي السيدة زينب حتى يكتشف مدى الفقر وتردي البيئة العشوائية وكيف أحالا المحروسة إلى حال يندى له الجبين وتحمر الوجوه خجلاً. وما يقال عن القاهرة ينطبق وبصور أبشع في مختلف المحافظات والمدن والمراكز والقرى والأحياء المصرية.

ولا يجب أن نستمع إلى الخطاب الرسمي للحكومة وحزبها الذي يلقي باللائمة على المصريين وتكاثرهم، فقد أوضحنا أكثر من مرة أن زيادة السكان ليست هي سبب المشاكل التي تعانيها مصر – ومنها مشكلة العشوائية –، بل إن فشل الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة هي أصل البلاء. وكم من بلاد بها من السكان أضعاف أضعاف سكان المحروسة، ولكنها أبداً لم تتخذ حجم السكان الهائل ذريعة لتبرير فشل التنمية وسوء إدارة الموارد الوطنية وإهدار التوزيع العادل للدخل والثروة بين السكان.

لقد دأبت حكومات ما بعد يوليو 1952 على التشدق بالحديث عن مشروعات كبرى لغزو الصحراء ولم يتحقق منها شيء له معنى. ودأبت الحكومات المتعاقبة على الإعلان عن اهتمامها بالقرية المصرية وكيف أن مشروعات تطوير ما يقرب

من خمسة آلاف قرية هي على قمة الأولويات، ولم يتحقق شيء من هذا حتى وقتنا الحالي إذ لا نزال نقرأ تصريحاً منشوراً في نفس عدد الأهرام يوم 6 سبتمبر 2008 على لسان وزير الإسكان يقول فيه " أنه سيتم البدء في تخطيط 27 ألف منطقة تابعة فور الانتهاء من التخطيط العام للقرى، ليتم الانتهاء منها جميعاً مع نهاية عام 2011" ! وهذا القول سمعناه عشرات المرات من جميع وزراء الإسكان السابقين وأظن أننا سوف نسمعه أيضاً من الوزراء القادمين. ويفرض أن تخطيط القرى والتوابع سيتم كما يقول الوزير بنهاية 2011 ، فكم من الوقت لابد أن ينتظره الملايين من سكانها حتى يتم تنفيذ المخططات وتطوير شكل الحياة فيها ؟ إن مجرد التخطيط لن يجدي في تخفيف معاناة الناس إن لم تتحول الخطط إلى برامج يجري تنفيذها على أرض الواقع.

إن الإهمال الحكومي للقرية وللريف بشكل عام هو الذي أدى إلى النتيجة التي أعلنها جهاز مبارك من أن ثلث عدد الفقراء على مستوى الجمهورية يتركز في الألف قرية الأشد فقراً في مصر. إن هؤلاء الفقراء لم يطلبوا الفقر ولم يسعوا إليه، بل أصابهم الفقر نتيجة فشل سياسات الدولة التي انحازت إلى أصحاب الأعمال والرامية إلى تمكين القطاع الخاص وتسليمه قيادة الاقتصاد الوطني خاصة في السنوات الأخيرة. لقد انحرفت سياسات التنمية في مصر عن الاتجاه المحابي لخلق فرص العمل لملايين المصريين بالتوسع في الاستثمار العام، وقبضت الدولة يدها عن الاستثمار في الزراعة والصناعة وأوكلت المهمة إلى نفر من رجال الأعمال الذين اتجهوا بكل قوة لتحقيق الأرباح الهائلة عن طريق التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر وفوق الفاخر وإنشاء المنتجعات السكنية لأصحاب الملايين وبناء القرى السياحية على طول الساحل الشمالي الغربي وشرم الشيخ والعين السخنة وغيرها من مواقع الترفيه لفئة من المصريين لا يزيدون في أحسن الأحوال عن 5% من السكان. وفي ذات الوقت انصرف القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعات الأساسية وركز اهتمامه في الصناعات الاستهلاكية كثيفة رأس المال التي لا تساعد في خلق فرص عمل تستوعب الملايين من أبناء مصر العاطلين وذلك التماساً للأرباح السهلة والسريعة. وحتى حين أقام القطاع الخاص صناعات ثقيلة نسبياً كالحديد والصلب فقد تم هذا في إطار ممارسات احتكارية لا تخطئها أحد إلا جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذي لا يزال يبحث هذا الملف منذ أكثر من عامين ولا يزال يتردد في إعلان نتيجة دراسته للموضوع.

وقد طال الإهمال الحكومي الزراعة المصرية التي كان الرئيس السادات رحمه الله بشرنا بثورة خضراء تعيد لمصر مكانتها كدولة زراعية قادرة على إنتاج غذائها والتوسع في الصادرات الزراعية، والذي حدث هو العكس فقد

الهامرت الزراعة في مصر، كما أهملت الثروة الحيوانية والسمكية وزاد الاعتماد على الاستيراد كما لا تزال الحكومة الذكية تبحث عن أراض في السودان وأوغندا وغيرها لتزرعها قمحاً ! وفقدت مصر مركزها الرائد في زراعة القطن حتى جاء وزير الزراعة اليوم يبشرنا أن القطن لم يعد ذلك المحصول الذي كان يمثل عماد الاقتصاد الوطني في وقت من الأوقات وقد انصرف عنه المزارعون بعد أن أهملته الدولة.

إن الفقراء ساكني المناطق العشوائية هم في الأساس من أبناء الصعيد والريف قدموا إلى القاهرة والمدن الحضرية بحثاً عن فرص عمل افتقدوها في قراهم، كما جاؤوا يبحثون عن فرصة حياة وشيء من عدالة اجتماعية وُعدوا بها لسنوات طويلة ولم تتحقق. لقد أصبحت معظم محافظات صعيد وريف مصر طاردة لأبنائها الذين لا يجدون في الحضر سوى العشوائيات يقيمون فيها ويعيشون حياة لا يمكن قبولها.

إن علاج العشوائيات لا يتحقق إلا بمواجهة الفقر مواجهة حاسمة وقاضية تعتمد على قيام الدولة والقطاع العام بواجبهما الوطني في توجيه المزيد من الاستثمارات العامة لتنمية زراعية شاملة، وخلق فرص عمل منتجة في مشروعات صناعية كبرى ومساندة آلاف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتمويلها بفرض ضرائب تصاعدية على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية فيما يزيد عن حد معين حتى لا يضار الصغار من أصحاب الأعمال، وكذلك فرض ضريبة عالية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع أسعار الأراضي التي حصل البعض عليها من الدولة بأسعار مدنية وفي بعض الأحيان بدون ثمن، وفرض ضريبة على أرباح التعامل في البورصة . إنه بذلك يمكن إحداث حالة من التوازن في توزيع الدخل والثروة ويتحقق لملايين المصريين دخول حقيقية تسمح لهم بحياة كريمة في محافظاتهم، ومن ثم يتوقف النزوح إلى القاهرة وغيرها من المراكز الحضرية.

إن الدولة مطالبة بعمل سريع وحاسم لإحياء مشروع التنمية الشاملة لسيناء باعتباره مشروعاً وطنياً تتكاتف كل الجهود لإنجازه وتوجه إليه مليارات الجنيهات التي تستحوذ عليها مشروعات فاشلة غير مجدية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وغيرهما من المغامرات الحكومية الفاشلة.

يا حكومتنا الذكية وحزبها الحاكم، إن ملايين فقراء مصر لن ينتظروا حتى يكمل الحزب برنامجه للتعامل مع القرى الأشد فقراً وهو الأمر الذي – في حالة نجاحه – يستغرق سنوات، وساكني العشوائيات لن يصبروا كثيراً حتى تنهي الحكومة من دراساتها ووضع إستراتيجياتها. كما أنه لن يجدي في حل مشكلة العشوائيات أن يقوم الحزب الحاكم

أو الحكومة بمنح المساعدات للفقراء وتوزيع حقائب بها بعض مواد الإغاثة الضرورية للمتضررين من حوادث انهيار المساكن وأخطار الحياة العشوائية كما حدث في حريق قلعة الكبش. إن الأمر جلل والموقف جد خطير ينبغي أن يؤخذ بكل الجدية والحسم واعتباره بمثابة حالة حرب تستنفر الدولة كل إمكانياتها للتعامل معها، وإلا فلن يجدي الندم والبكاء على اللبن المسكوب لو نفذ صبر الفقراء والعشوائيين في مصر المحروسة.

إن الحكومة مطالبة بأن تتقدم إلى مجلس الشعب بخطتها العاجلة التي وعدت بها لإنهاء أزمة العشوائيات في إطار توجه واضح لمعالجة مأساة الفقر، على أن تكون الخطة شاملة حجم التمويل ومصادره والبرامج الزمنية للتنفيذ، وطرحها كذلك للمناقشة المجتمعية، ثم الالتزام بالتنفيذ مع تقديم تقرير شهري للشعب مباشرة عن تقدم الإنجاز. بذلك فقط سوف يكون التعامل مع قضايا الفقر والعشوائية مجدياً وإلا فعلى الحكومة الذكية أن تحمل عصاها على كتفها وترحل.

ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

المقال الثاني
أفكار على هامش أزمة العشوائيات
أ.د. علي السلمي

صحيفة الوفد 10 نوفمبر 2008

كتبت منذ أسبوعين مقالاً تناولت فيه بالتعليق حوار دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة مع صحيفة الأهرام والمنشور يوم الثالث عشر من سبتمبر الماضي (2008) والذي عرض فيه ملابسات وظروف كارثة الدويقة. وقد اتصل بي دكتور وزير ودعاني لاطلاعي على ما لديه من معلومات لم تتضح في حواره مع الأهرام. وقد التقيت المحافظ في مكتبه يوم إجازة السادس من أكتوبر وأطلعني على كامل الموقف بالنسبة لقضايا العشوائيات في القاهرة وما تم إنجازه في محاولات المحافظة التعامل مع تلك القضية المتفجرة وما تحمله من أخطار للمواطنين.

وقد تبين لي أن المحافظة لديها برنامج واضح للتطوير الحضاري كان يتعامل مع إحدى وثمانين منطقة عشوائية تنتشر في شمال وجنوب وشرق وغرب العاصمة. وقد تقلص عدد تلك المناطق إلى اثنتين وستين بعد إنشاء محافظة حلوان التي أصبح في نطاقها تسعة عشر منطقة عشوائية. وقد قامت المحافظة بإزالة مناطق عشش الإسماعيلية، عشش المظلوم، حكر أبو دومة، أكشاك الساحل، منطقة إبواء عين شمس، عشش ترعة المهاجرين، عزبة علي أبو النور ومنطقة الماورديي. ومن المناطق العشوائية المرصودة يجري الآن تخطيط ثلاثة وعشرين منطقة، بينما تم الانتهاء من تخطيط سبعة مناطق واعتمد تخطيط اثنين منها.

أما فيما يتعلق بحادث الدويقة، فقد علمت أنها منطقة تقع في نطاق حي منشأة ناصر وتبلغ مساحته 7.2 كم مربع منها مساحة 5.2 كم مربع يسكنها سبعمائة وخمسون ألف مواطن فعلياً بينما تعدادهم الرسمي مئتين اثنين وستين ألف فقط. وينقسم حي منشأة ناصر إلى 9 مناطق تخطيطية فضلاً عن منطقتي مقابر هما قايتباي وبرقوق بالإضافة إلى منطقة الدويقة. وبتمويل

مشترك من المحافظة وهيئة المعونة الألمانية تم الانتهاء من مشروع تجريبي لتطوير عزبة خنيت إحدى المناطق التسعة، كما تجري عملية تطوير باقي المناطق لتزويدها بشبكات المياه والصرف الصحي وأعمال الطرق والإنارة، والتي ينتظر الانتهاء من أكثر من 90% منها بنهاية شهر مارس 2009 . وبالتوازي مع أعمال الشبكات، تتم بعض الأعمال المجتمعية في مناطق التطوير منها تطوير عشرين مدرسة، وتطوير المدخل الرئيسي لمنشأة ناصر ومدخل المساكن، وخلق مساحات خضراء، وإنشاء وتطوير قصر الثقافة ومسرح مكشوف يتسع لسبعمائة وخمسين شخصاً، وغير ذلك من أعمال مكملة للتطوير العمراني.

وبرغم الجهد المبذول، فإن مشكلة المناطق العشوائية يزداد من حدتها وقسوتها حالة الفقر الشديد التي يعيشها آلاف الناس الذين لا يجدون مأوى سوى تلك المناطق والتي يحاولون أن يجدوا فيها مجالاً لعمل مهما كان هامشياً وغير منتظم يتكسبون منه ولو كان فرز القمامة أو تربية الخنازير. وبالنظر إلى اتساع نطاق العشوائيات وحدة الفقر فإن عملاً كبيراً لا يزال مطلوباً للتعامل الإيجابي والشامل مع تلك القضية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه مصر حيث انتشرت تلك العشوائيات في كافة المحافظات ولم تعد محصورة في محافظة دون غيرها، كما أصبحت متخللة في معظم أحياء المدن المصرية بعد أن كانت محصورة في أطرافها .

أهمية الاتفاق على تعريف المناطق العشوائية والأكثر فقراً

ليس هناك معيار متفق عليه لتحديد ما هي المنطقة العشوائية ومن ثم تختلف أنواع التدخل في المحافظات المختلفة حين التعامل مع العشوائيات. لذا فإن معالجة المناطق العشوائية والأكثر فقراً في جميع محافظات مصر يتطلب الاتفاق على تعريف المقصود بها حتى يمكن رصدها وتوصيف حالاتها وترتيبها من حيث حدة ما تعانيه من مشكلات وتحديد سبل التعامل معها . وتلك المناطق هي التي تتصف بكونها تجمعات سكنية نشأت بغير تخطيط ولا موافقات من الجهات الرسمية المعنية بالتخطيط العمراني سواء أقيمت تلك التجمعات بالاعتداء على أراض زراعية أو أراض صحراوية داخل نطاق المحافظة أو على حدودها، أو كانت متخللة للأحياء والمناطق الحضرية بها . وتلك المناطق لا تتوفر بها المقومات الضرورية للحياة

الآمنة وتهددها أخطار ناشئة عن سوء اختيار مواقعها مثل أن تكون مقامة في أسفل جبل أو في مجرى سيل أو تحت أبراج الضغط العالي للكهرباء. وتعاني تلك المناطق من تدني مستوى ما بها من مساكن وانتشار الأكشاك الخشبية عشوائية الصنع والأكواخ الصفيح واستخدام ما يشبه الخيام المصنوعة من الأقمشة البالية كمأوى للبشر. كما أنها المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان والتي تزيد فيها معدلات البطالة بين القادرين على العمل من سكانها عن المتوسط على مستوى الدولة.

وفي المناطق العشوائية والأكثر فقراً تنخفض درجة الأمان الشخصي وتزيد فيها معدلات الجريمة وانتشار الأمراض المعدية وتعاطي المخدرات وشيوع ممارسات غير أخلاقية بين القاطنين، كما تفتقر إلى وسائل آمنة وصحية للصرف الصحي وجمع القمامة والتخلص منها . ويسود الفقر المدقع أغلب تلك المناطق حيث يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن الحد الأدنى المتعارف عليه للفقر أي التي يعيش سكانها على أقل مما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم. وبشكل عام تفتقر تلك المناطق إلى مقومات الحياة الأساسية من المأوى الآمن ومياه الشرب النقية والصرف الصحي، كما تفتقر إلى القدر المعقول من الخدمات التعليمية والصحية والمساحات الخضراء وساحات مناسبة لممارسة الأنشطة والترفيه.

ضرورة التخطيط الشامل للقضاء على العشوائيات

إن المطلوب هو إحداث خطة إستراتيجية على المستوى الوطني تُحشد لها الجهود والموارد في جميع المحافظات للتعامل الإيجابي مع مصادر نشوء المناطق العشوائية والأكثر فقراً، وتُحدد الحلول الكفيلة بتأمين سبل الحياة الكريمة لقاطني تلك المناطق ومساعدتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وحشد جهودهم للمشاركة في تطوير أنماط الحياة في مناطقهم بما يكفل لهم الأمان الاجتماعي والاقتصادي وتحميهم من مشكلات الفقر والجهل والمرض، وتحويلهم إلى طاقات منتجة وفعالة في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

ومن المهم تدارس التجارب السابقة للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً ومحاولة الكشف عن سلبياتها لتجنبها والتأكيد على عدم تكرارها في الخطة الإستراتيجية الجديدة. ومن أهم تلك السلبيات التي كشفت عنها دراسة لمعهد التخطيط القومي نقص المعلومات والخرائط التي اعتمدت عليها مشروعات "الصندوق القومي للتطوير الحضاري" والذي أنشيء عام 1992، وحرمان المناطق العشوائية من الموارد والمنح المخصصة لها وتوجيهها إلى غير أغراضها بإنفاقها على مشروعات الطرق والكباري والأنفاق لخدمة المناطق الحضرية المجاورة للعشوائيات، وعدم وجود آليات واضحة لمتابعة الإنفاق على مشروعات تطوير العشوائيات، والتباين الشديد بين المشروعات التي تم تخطيطها واعتمادها وبين ما يتم تنفيذه فعلا.

وفي هذا الإطار تنبغي مراجعة وإحياء مشروع إنشاء عشر تجمعات عمرانية حول القاهرة والذي شرعت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة في تنفيذه أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي بمعونة فنية من هيئة تخطيط باريس. وكان المشروع يستهدف إخلاء مناطق مزدحمة في وسط القاهرة ونقل سكانها وكافة ما بها من أنشطة اقتصادية وخدمات إلى تجمعات تقام حول القاهرة على أن يكون الطريق الدائري هو الفاصل بينها وبين المدينة. وقد كانت هذه التجمعات مخططة لتتوزع في مناطق خارج الحيز العمراني ويفصلها الطريق الدائري عن مدينة القاهرة. وقد توقف المشروع واتخذت بعض التجمعات المخططة مساراً مختلفاً عن الهدف منها مثل التجمع الخامس الذي أصبح القاهرة الجديدة والتجمع السادس الذي تحول إلى مدينة الشيخ زايد وصارت تلك المناطق مجالاً لإقامة الفيلات والقصور والمجمعات السكنية الفاخرة وأهدر المشروع الأصلي وبقيت عشوائيات القاهرة على حالها بل وتفاقمت حدتها وما تتعرض له من أخطار. ومن المنصور أن إحياء فكرة هذا المشروع بعد تحديثه كفيل بالمساعدة في التخفيف من وطأة المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً الموجودة في داخل الكتلة السكانية الأساسية للقاهرة.

ويأتي في مقدمة اهتمامات تلك الخطة المستهدفة أن تتم مواجهة سريعة وحاسمة لإخلاء كافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً المعرضة لمخاطر جسيمة تهدد أرواح قاطنيها، ونقلهم إلى مناطق بديلة تتوفر فيها مقومات الحياة الضرورية وبمستوى

معقول من الجودة. ويتطلب تنفيذ تلك الخطوة الأساسية أن يجري حصر شامل لكافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً وتصنيفها بحسب الهياكل السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لكل منها، وترتيبها في قائمة لأولويات التعامل بحسب حدة المشكلات ومدى النقص في الضروريات الأساسية للحياة في تلك المناطق.

المقصود بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً

عادة تقتصر جهود التعامل مع العشوائيات على حل مشكلة المساكن المنهارة بإعادة تسكين القاطنين في مساكن بديلة غالباً ما تكون في شكل معسكرات للإيواء لا تتوفر بها المقومات اللازمة للحياة، ويظل هؤلاء الناس لسنين طويلة على هذا الحال. ولكننا نرى أن يتخذ التعامل مع تلك المناطق وفق الخطة الإستراتيجية المقترحة مدخلاً شاملاً ينظر إلى كافة أبعاد مشكلة العشوائية والفقر الشديد أو المحدق. ويقتضي ذلك إزالة المناطق الخطرة بسرعة وحسم، وإعادة تأهيل أو تطوير المناطق بحسب درجة افتقارها إلى الضروريات الأساسية وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الضروريات وهي المساكن الآمنة، مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، ومصادر الطاقة، وسائل آمنة لرفع القمامة والتخلص منها، الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية الأساسية. كما يكون ضرورياً تأهيل الطرق والممرات وإنارتها بالحد المناسب لتأمين المنطقة وسد السبل أمام المخالفات الأمنية المحتملة، وتوفير مساحات خضراء ومناطق للترفيه وممارسة الألعاب الرياضية لشباب المنطقة. ويكون التدخل الأهم هو توفير فرص للعمل المنتج ومساعدة القاطنين القادرين على العمل لاكتساب دخول تساعدهم في مواجهة متطلبات الحياة. وأخيراً يكون من الضروري تقنين أوضاع المنطقة واستكمال الخرائط والسجلات الموضحة لحالتها وتوفير آليات تمنع ارتدادها إلى العشوائية.

تمويل الخطة من مصادر غير تقليدية

وسوف يتطلب تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً ضرورة توفر مصادر للتمويل لا تقتصر على ما يمكن تدبيره من الموازنة العامة للدولة. ومن المصادر المقترحة فرض رسوم إضافية تصاعدية على رخص المباني الفاخرة والمنتجعات والمجمعات السكنية وإعلانات الصحف والتليفزيون عن تلك المنشآت الفاخرة الموجهة إلى أصحاب الدخول العالية. كما يقترح تخصيص نسبة معتبرة من حصيلة بيع الأراضي في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وفرض رسم على التنازل عن الأراضي المباعة ونقل ملكيتها إلى غير المشتري الأول. ويقترح دراسة تخصيص نسبة من عائد بيع الأراضي الموجودة في نطاق المحافظة والمملوكة لهيئات حكومية مثل هيئة الأوقاف وهيئة سكك حديد مصر وشركات قطاع الأعمال العام. وتحقيقاً لأهداف المشاركة المجتمعية في مواجهة مشكلة العشوائية والفقر المسبب لها يقترح فرض رسم إضافي على عضوية النوادي الاجتماعية والرياضية الموجودة في نطاق المحافظة. وقد يكون من الملائم دراسة إصدار سندات بواسطة مجموعة بنوك مختارة بفائدة مغرية واستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التطوير العمراني والحضاري للمناطق المستهدفة، على أن يتم سداد تلك السندات وفوائدها من حصيلة بيع أراضي الدولة في المحافظة وغيرها من مصادر التمويل المقترحة.

توحيد إدارة برامج إعادة التأهيل والتطوير

يتوقف نجاح الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً على وجود آلية متطورة يتوفر لها عناصر الكفاءة والمرونة وتتمتع بالصلاحيات الكافية، كما تتوحد فيها كافة الصلاحيات التي تتوزع حالياً بين أجهزة مختلفة تتبع وزارات وجهات حكومية متعددة، في الوقت الذي تفتقر فيه أجهزة المحافظات إلى الصلاحيات والإمكانيات اللازمة للتعامل الجاد مع تلك المشكلة الكبرى. وتحقيقاً لهذه الفكرة يقترح أن ينشأ بكل محافظة هيئة مستقلة للتطوير العمراني والتنسيق الحضاري تتولى كل ما يتصل بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً وتتجمع فيها كافة الصلاحيات المخولة للمحافظة وأجهزتها، كما تنتقل إليها كل اختصاصات وصلاحيات الوزارات المعنية وخاصة وزارة

الإسكان والمرافق، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وغيرها بحيث تتوحد في هذه الهيئة جميع الاختصاصات والصلاحيات الكفيلة بتمكينها من إدارة برامج التعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً، وتجنب مشكلات توزع الاختصاصات والمسئوليات وتضارب الصلاحيات والقرارات التي تعوق إلى حد كبير فعالية تنفيذ البرامج الحالية للتعامل في تلك القضية.

كما تختص هيئة التطوير العمراني والتنسيق الحضاري ببحث ودراسة وتدبير الموارد اللازمة لخلق فرص العمل واكتساب الدخل للقاطنين، وإنشاء وحدات الخدمات بالمناطق والإشراف على إدارتها والتأكيد على وفائها باحتياجات المجتمع المحلي وتنمية مواردها الذاتية.

ومن المفيد أن يتكون في كل منطقة مستهدفة يجري التعامل معها مجلس إدارة يضم عناصر من المختصين في المحافظة، وأعضاء يتم انتخابهم من قاطني المنطقة ويكون رئيس المجلس من بين المنتخبين. ويكون لهذا المجلس كافة صلاحيات إدارة المنطقة والإشراف على برامج التطوير وتقنين عمليات توزيع الوحدات السكنية للمستحقين ممن يتم غزالة أو إخلاء مساكنهم، ومتابعة كافة الخدمات ومستوى الجودة، والتعامل مع شكاوى القاطنين.

شروط ضرورية لنجاح خطة التعامل مع العشوائية والفقر

من الضروري توفير مناطق بديلة مستكملة المقومات الحياتية ينقل إليها سكان المناطق التي يتقرر إخلاؤها سواء لإعادة التأهيل أو التطوير أو الإزالة، حتى يمكن تقليل المعارضة والممانعة التي تصدر عن هؤلاء القاطنين حال غياب تلك المناطق البديلة.

كما أنه من المهم أن تتاح الفرص للمواطنين قاطني تلك المناطق للمشاركة في تحديد احتياجاتهم واختيار مجالات التطوير في والمساهمة بأموالهم وجهودهم في عمليات تطويرها وتحسين الحياة فيها . وقد يكون ذلك بتنمية النشاط التعاوني بينهم بحيث تتكون تعاونية أو أكثر في كل منطقة تتولى مسائل إنشاء الوحدات السكنية ووحدات الخدمات من مدارس ووحدات صحية ووسائل النقل العام وغير ذلك من احتياجات المجتمع المحلي، وبما يوفر فرص العمل واكتساب الدخل

لأهالي المنطقة. وسوف يكون من اللازم تدبير علاقة إيجابية بين التعاونية وبين جهات التمويل العقاري والإقراض التعاوني لتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة لمباشرة عملياتها . ويأتي في هذا الإطار تنمية دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في عمليات التثقيف العام لقاطني المناطق المستهدفة بالتطوير، وتيسير عملية التكيف مع الواقع الجديد حين ينم نقلهم إلى مناطق بديلة سواء بشكل مؤقت لحين الانتهاء من إعادة تأهيل وتطوير مناطقهم الأصلية أو بصفة نهائية في حالة المناطق التي يتقرر إزالتها نظراً لوقوعها في مناطق الخطر.

كذلك تبدو أهمية الربط بين مشروعات إعادة تأهيل وتطوير وإحلال المناطق المستهدفة وبين جهود وأنشطة مكافحة الأمية وتعليم الكبار، حيث يصبح التعليم عنصراً مفصلياً في تطوير أنماط السلوك الاجتماعي للقاطنين وتيسير عملية تحولهم إلى أنماط سلوكية أفضل تتخلص من العادات والقيم التي ساهمت في تدعيم العشوائيات على مر السنين.

إن قضية العشوائيات واشتباكها مع مأساة الفقر هي أخطر قضايا مصر المعاصرة، نشأت وتفاقمت لسنوات طويلة قبل أن تلتفت إليها الدولة، وهي قضية لن تجدي معها الحلول الجزئية والمسكنات الوقتية، بل الأمر يتطلب جهداً وطنياً مكثفاً تحشد له قوى الحكومة والمحليات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الأعمال تصويباً للواقع المر وحماية للمستقبل.

وعلى الله قصد السبيل.

المقال الثالث

القاهرة 2008 أولى بالاهتمام والرعاية!

أ.د. علي السلمي

صحيفة الوفد 13 ديسمبر 2008

جميل أن تهتم الدولة بإعداد مخطط للقاهرة في العام 2050، ولكن الأجمل أن تهتم بتحسين الأحوال في القاهرة 2008.

لقد طالعتنا الصحف منذ أيام قليلة بأنباء المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني معلناً عن انعقاد مؤتمر في مارس القادم 2009 لاعتماد الرؤية المستقبلية لمشروع القاهرة 2050، وقد كنا نأمل في أن ينعقد قبل ذلك مؤتمر لمناقشة أوضاع القاهرة الآن حتى يمكن لمن يبقى من قاطنيها ويمتد بهم العمر ليبلغوا قاهرة 2050 أن يكونوا أصحاء بدنياً ونفسياً وفي حالة اقتصادية واجتماعية وثقافية مقبولة. وقد سبق أن أعلن الحزب الوطني عن ورقة حول إستراتيجية القاهرة 2050 وصدر عن مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء دراسة حول نفس الموضوع نشرت في أغسطس 2007، ولكن وبرغم وجود تلك الدراسة فقد تم استحداث محافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، كما تم إنشاء محافظة 6 أكتوبر فصلاً من محافظة الجيزة، ولم تعلن حتى الآن الأسباب الحقيقية وراء إنشاء هاتين المحافظتين والسرعة والفجائية في إعلان قراري الإنشاء وما ترتب على ذلك من مشكلات أدت إلى استصدار قرارات تالية لإعادة تصويب النطاق الجغرافي للمحافظتين الجديدتين.

والحقيقة أن مشكلات التضخم والتلوث وانتشار العشوائيات وارتفاع معدلات تلوث الهواء وفوضى المرور وحالة الانفلات شبه التام لحركة المرور، كل تلك المشكلات ليست قاصرة على القاهرة ولكنها عامة في مختلف مدن مصر

الأمر الذي يجعل إعادة النظر في مجمل الحالة العمرانية في مصر كلها أمراً محتماً . وبذلك فإن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسة وتطوير مجمل مظاهر الحياة فيها علي أسس وقواعد ترتفع إلي المستويات العالمية، وإعادة النسق الحضاري المتميز للبيئة المصرية في مختلف المدن والقرى، وتطوير الوعي الشعبي وأنماط السلوك العامة والمثقفة مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصدر أهمية هذا التطوير والتنسيق من أجل إضفاء رونق على مجالات الحياة يستمتع به المصريون فقط، بل فضلاً عن ذلك فإنه بمثابة إجلاء الصدأ عما تملكه مصر من ثروة سياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية وغيرها من مناطق الجذب السياحي والتي تعاني الآن من مظاهر رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشعبي عليها، كما حدث في سور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعة محمد علي وما حولها من مساجد تاريخية، والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسجد الحسين وخان الخليلي وما حل بها نتيجة طغيان الأنشطة الحرفية والصناعية والمحال التجارية وإهدار القيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثرية لا تعوض وقد دمر الحريق بعضا منها وأفسد المستغلون الباقي. كما تعاني القاهرة ومختلف المدن المصرية من اختلال النسق المعماري وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها .

لذلك فإن إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية تمثل تحدياً حضارياً للشعب والحكومة وكافة منظمات المجتمع المدني الذين يجب أن يشاركوا جميعاً في السعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية متصاعدة ومتفاقمة، مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إننا نرى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة، وتلك المقومات هي التي ستكون خير تعبير عن قدرات مصر علي مواجهة تحديات التطور والتحديث، فضلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السائحين وتوفير أفضل الخدمات وأحسن الظروف المعيشية لهم.

إننا نرى أهمية العمل على معالجة مشكلة انتشار المناطق العشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية والتي لا تتوفر بها مقومات الحياة الصحية السليمة، والتصدي لمشكلات ازدحام المدن المصرية بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين. إن مصدراً مهماً لما تعانيه المدن المصرية من تردي في أوضاعها العمرانية والحضرية وتدني مستويات جودة الحياة فيها هو إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني، وتداخل واختلاط استخدامات الأراضي في المناطق المختلفة بحيث يصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفية، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . فقد تفاقمت مشكلات التطوير الحضري في المدن المصرية نتيجة الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية وتحويلها إلى مجالات للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية ومختلف المهن، وتحويل العقارات والأماكن المخصصة للسكنى إلى مقار لممارسة أنشطة لا تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والتقنية في تلك العقارات مثل استخدام الوحدات السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات وورش لصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الجلدية وصناعات الأثاث بكل ما تحمله تلك الأنشطة من مخاطر على السكان والمناطق المحيطة بها فضلاً عما يتعرض له العاملين فيها من مخاطر نتيجة انعدام وسائل الأمن الصناعي ومستلزمات مواجهة مخاطر الحريق وغيرها من مصادر التلوث البيئي.

ومن المعلوم أن تدني المستوى الحضاري للمدن المصرية يعود في جانب كبير منه إلى انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل

العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها, فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة، بل تصل مشكلة انعدام المسنوي اللائق من النظافة لنصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن والتي أصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقة وغيرها من مصادر التلوث.

المحاور الرئيسية لمخطط القاهرة 2050

اتجهت إستراتيجية القاهرة 2050 إلى بناء تصور مستقبلي متكامل لمصر في ذلك العام يقوم على أساس التوسع في الظهير العمراني لوادي النيل، والعناية بالإقليم الشرقي الذي يشمل ساحل البحر الأحمر وسيناء مع التأكيد على أهمية توطين أعداد كافية من المصريين في هذا الإقليم خاصة في سيناء، ويمثل الإقليم الغربي الذي يضم الصحراء الغربية أكبر الصحارى المصرية المحور الثالث في تلك الرؤية المستقبلية، كما تشمل الرؤية الاهتمام بتنمية الإقليم الساحلي الشمالي لما يتميز به من إمكانيات تجعل في الميسور تنميته سكنياً وسياحياً وصناعياً وزراعياً. وفي ضوء هذه التوجهات الإستراتيجية، التي لا نكاد نشعر أنها تقع في أولويات الحكومة، فقد رجحت إستراتيجية القاهرة 2050 ضرورة إنشاء عاصمة جديدة لمصر وتعددت الأسباب المؤيدة لتلك الفكرة من النواحي العمرانية والأمنية والبيئية والسياسية، فضلاً عن الأسباب والدواعي الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن القاهرة قد أصبحت واحدة من أكبر المدن في العالم، وهي الآن أكبر مدينة في أفريقيا حيث وصل عدد سكانها في 2007 إلى ما يقرب من 12 مليون مواطن ينتظر أن يصلوا في 2015 إلى 13.4 مليون ومن المتوقع أن يكون العدد في 2025 حوالي 15.5 مليون نسمة. إن مشكلة القاهرة – وغيرها من المدن المصرية – ليست وليدة اليوم ولكنها نتيجة سياسات تنموية غير سليمة نتج عنها تراكمات وأخطاء جعلت أكثر من نصف حجم الخدمات والاستثمارات تتركز في القاهرة مما تحفز المصريين للهجرة إليها من مختلف مناطق البلاد بحثاً عن فرص العمل والحصول على الخدمات التي يفتقدونها في مناطق إقامتهم الأصلية. ومن ثم يتضح أن حل مشكلة القاهرة لن يتحقق إلا بتحسين أوضاع المناطق الحضرية الأخرى في مصر حتى تستطيع استبقاء ساكنيها واستعادة من هجرها منهم نظراً لما سوف يتوفر لها من خدمات وفرص عمل. وفي هذا الصدد نتفق مع ما جاء في تقرير القاهرة 2050 المشار إليه من إن أي تخطيط لمستقبل مصر يجب أن يفرض توزيعاً عادلاً للاستثمارات والخدمات إلى مناطق أخرى خارج القاهرة.

هل إنشاء عاصمة جديدة تحل المشكلة؟

كلنا نتذكر حين أعلن دكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء منذ بضعة أشهر أن الحكومة قد انتهت من إعداد الدراسات الخاصة بإنشاء عاصمة جديدة لمصر، ويومها بادر الرئيس مبارك إلى الإدلاء بتصريح نفى فيه هذا المشروع وقلل من أهميته قائلاً أنه ليس في أولوياتنا الآن. ويظل السؤال قائماً هل تنجح العاصمة الجديدة في حل مشكلات العاصمة القديمة؟ أم أن بناء عاصمة جديدة سيحول الاهتمام إليها وتنسحب الدولة من مسئولياتها عن إصلاح القاهرة وتصبح كماً مهملاً لا يلتفت إليه المسئولون؟ ومن الجدير بالذكر أن ورقة " الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمراني في مصر" الصادرة ضمن أوراق سياسات الحزب الوطني الديمقراطي لم يرد بها أي شيء يتعلق بالقاهرة 2050 أو عاصمة جديدة لمصر ! ومن المعلوم أن دولاً أخرى لجأت إلى فكرة إنشاء عواصم جديدة بديلاً عن عواصمها القديمة وما تعانيه من مشكلات، إلا أن التركيز على هذه الفكرة في الحالة المصرية أمر يجب أخذه بكل الحذر، ويكفينا أن صعيد مصر لا يزال حتى يومنا هذا يعاني إهمال الدولة ونقص الاستثمارات الموجهة لتنميته، كما أن المشروع القومي لتنمية سيناء لا يزال حبيساً ولم يتحقق منه إلا النذر القليل بالقياس إلى الأهمية الإستراتيجية لسيناء وما تحويه من موارد وإمكانيات. إضافة إلى ذلك فإن تجربة إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لا بد أن تكون محلاً للتقييم الموضوعي قبل التفكير في مشروع العاصمة الجديدة، إذ لا تزال معظم تلك المدن والتجمعات الجديدة غير مكتملة المقومات الضرورية لجذب الأعداد المستهدفة من المواطنين للإقامة بها، ولا تزال تلك المدن تعاني من قصور الخدمات الصحية والتعليمية بالأساس، ولا يزال أغلب العاملين في مدن مثل العاشر من رمضان يقطنون في محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية وذلك رغم مرور سنوات على إنشائها .

إننا نرى الاهتمام بالقاهرة ومعالجة أمراضها الحالية بالتعامل العلمي مع أسبابها هو الحل الأفضل لاستعادة رونق القاهرة التاريخي واستثمار ما تحويه من كنوز أثرية وعوامل جذب سياحي لا يمكن بأي حال تكرارها في العاصمة الجديدة المقترحة. وفي هذا الصدد نختلف مع أصحاب دراسة القاهرة 2050 وحاسبهم الزائد لفكرة العاصمة الجديدة، فهم يقولون " إن إنفاق المزيد من المال لتحسين القاهرة دون نقل العاصمة منها سيكون سبباً في زيادة المشكلة لا حلها، حيث هم يعتبرون أن تحسين بيئة القاهرة العمرانية وتحويلها إلى مدينة مرتبة سيكون نتيجته جذب المزيد من السكان"، وسيكون هذا صحيحاً إذا استمرت الحكومة على تركيز اهتمامها بالقاهرة وإهمال باقي مناطق البلاد،

بينما لو اتبعت الدولة سياسة متوازنة للتنمية العمرانية، فإن تلك المناطق المحرومة في صعيد مصر وغيرها من المناطق خارج إقليم القاهرة الكبرى سوف تتحول إلى مناطق جاذبة ويقل ميل سكانها لمغادرتها والانتقال إلى القاهرة.

فكرة الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

إن مشكلات وقضايا التنمية العمرانية والتطوير الحضاري لمدن وأقاليم مصر تتوزع بين عدد من الوزارات والأجهزة مما يؤدي إلى غياب رؤية متكاملة وافتقاد التنسيق والتكامل اللازم لتحقيق أي تقدم له قيمة في علاج مشكلات القاهرة ومدن مصر الأخرى. وتشمل قائمة الوزارات التي تتوزع بينها مسئولية التنمية العمرانية كلا من وزارة الإسكان والتنمية العمرانية وينبعها هيئة المجتمعات العمرانية والجهاز المركزي للتعمير، وجهاز التنسيق الحضاري التابع لوزارة الثقافة، كما تضم القائمة المحافظات ووحدات الإدارة المحلية والتي من المفترض أن تنسق بينها وزارة الدولة للتنمية المحلية. كذلك فإن وزارة الزراعة وهيئة التنمية الريفية التابعة لها تلعبان دوراً مهماً في قضية تحديد استخدامات الأراضي والحفاظ على الأرض الزراعية من الاعتداء عليها لأغراض البناء. ومن المعلوم أن القوات المسلحة بمسئوليتها عن أمن البلاد تشارك في القرارات المتصلة باستخدامات الأراضي سواء داخل المدن والأحوزة العمرانية المحددة أو خارجها. والنتيجة أنه لا توجد سلطة مركزية واحدة يمكنها أن تضبط حركة العمران في مصر وتخطط للتنمية العمرانية وفق إستراتيجية وطنية معتمدة تراعي الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورات الأمن القومي وأحوال وتوقعات النمو السكاني في مناطق مصر المختلفة.

إن التعامل مع مشكلات النمو العمراني غير المخطط وما يترتب عليها من سلبيات وأضرار مجتمعية يتطلب تطوير رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليديه في التفكير والحصار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد فضلاً عن التعدد والتناقض بين الوزارات والأجهزة, بل ينبغي التفكير في إيجاد "هيئة وطنية للتنمية والتحديث الحضاري" تنشأ بقانون خاص وتتمتع مباشرة لرئيس الوزراء وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل على حشد جهود الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والمواطنين وهيئات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال العامة والخاصة جميعا للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية للنمو العمراني العشوائي وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ونرى أن تكون تلك الهيئة المقترحة علي مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالية وتقوم عليها قيادة غير تقليدية تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون أداة مؤثرة وفعالة. وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدة التي تختص بوضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتتولى تنفيذها ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء علي إجراءات ومعايير اختيار دقيقة، ثم الإشراف الصارم والرقابة المستمرة على تشغيل وإدارة تلك المشروعات. كما يكون للهيئة المقترحة إنشاء شركات مساهمة في المحافظات المختلفة أو المساهمة في شركات قائمة فعلا أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتحديث وتطوير ظروف الحياة في تلك المحافظات، وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير.

وحيث تقع المسئولية الأساسية في تنفيذ برامج تطوير وتحسين النسق الحضاري للبيئة المصرية على عاتق الأجهزة المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والقرى والأحياء، لذلك نرى إعادة هيكلة الأجهزة المحلية المعنية بشئون البيئة ودمجها في صورة فروع " للهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري" تتولى تنفيذ البرامج والتحقق من توفر الشروط والمعايير التي تحددها الهيئة للتعامل مع كل متطلبات تحسين البيئة.

https://youtu.be/rCuSGgVFiag

21 مايو 2020

مسئولية المواطنين عن النسق الحضاري للبيئة المصرية

إن المواطن هو العنصر الحاسم في المحافظة على البيئة وتنميتها وتحسينها أو الإضرار بها وإهدار مقوماتها . لذلك نؤكد على أهمية الارتفاع بوعي المواطنين بقضية البيئة ومسئوليتهم تجاهها من خلال تضمين مناهج التعليم في جميع المستويات مقررات وموضوعات تشرح للطلاب قواعد وأنماط السلوك الواجبة في تعاملهم مع عناصر البيئة المحيطة بهم [الشارع، الحدائق العامة، المباني العامة، أعمدة الإنارة في الطرق، وسائل النقل العامة . . .] . كذلك يجب توجيه عناية أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة إلى الاهتمام بطرح قضايا البيئة ومتطلبات المحافظة على سلامتها والالتزام بالرونق العام للمحيط المادي الذي يتعامل معه المواطنون . وقد يكون من المقترحات واجبة الدراسة إصدار قانون "السلوك العام الحضاري" ليحدد الواجبات المفروضة على المواطنين في كافة صور تعاملهم مع البيئة والعقوبات المقررة لمخالفتها . ويشمل القانون المقترح قواعد الالتزام بالنمط المعماري لكل منطقة والألوان ومواد تشطيب الواجهات المسموح بها ، وتحديد قواعد السير في الشوارع والالتزام بتجنب السير في نهر الطريق أو محاولة العبور من غير المناطق المحددة لعبور المشاة، وقواعد تسيير سيارات الركوب وسيارات النقل باختلاف أنواعها وغيرها من وسائل النقل المتحركة على الطرق، وتنظيم مناطق انتظار السيارات وتجريم استخدام الشوارع الرئيسية أو الجانبية لانتظار السيارات إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفي الأيام والمواعيد المصرح بها . وسيكون مهماً أن يتضمن القانون المقترح مواد لتجريم الاعتداء على الأرصفة أو أجزاء من الشوارع لاستخدامات غير المخصصة لها وإقامة الأكشاك والإشغالات المختلفة التي تستقطع مساحات مهمة منها وتعوق السير . كما يتصدى القانون المقترح لتنظيم أعمال الإعلانات على الحوائط وأعمدة الإنارة وعلى جوانب الطرق في المدن والطرق السريعة، وتنظيم أعمال البناء وتجريم استخدام الأرصفة والشوارع لتشوين مواد البناء، وقواعد المحافظة على نظافة الأبنية ومنع استخدام الشرفات وأسطح المنازل لتخزين المخلفات .

ويتكامل قانون السلوك العام المقترح مع حزمة القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون المرور، وقانون التخطيط العمراني، وقانون البيئة .

مقترحات أساسية لتحسين القرية المصرية

إن إحياء مشروع إعادة بناء القرية المصرية هو عنصر أساسي في برنامج تحسين البيئة المصرية باعتباره مشروعاً وطنياً في مرتبة متقدمة من الأهمية، الأمر الذي يحتم الاهتمام بتحديد برنامج تحصر القرى المشمولة في المشروع وتوقيت البدء

والانتهاء من تطوير كل قرية، والموعد النهائي لإنجاز المشروع كله. وسيكون من أساسيات تحسين القرى المصرية وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على الأراضي الزراعية وإزالة كافة الاعتداءات عليها والاستخدامات غير الزراعية – حتى ولو كانت قد رخص بها – مع تعويض المتضررين من عمليات الإزالة. ويتكامل مع هذه التوجهات ضرورة تخطيط المناطق السكنية بحيث تشتمل على مساحات خضراء كافية، وتخصيص مناطق مخططة للخدمات التعليمية والصحية والدينية وأماكن للتسوق بشكل حضاري، وتنقية الترع والقنوات والمصارف المائية وتنسيق المناطق المحيطة بها وتشجيرها لتكون مناطق للترفيه والتنزه الصحي لقاطني القرى، واستكمال تزويد القرى بمصادر مياه الشرب النقية وأساليب مناسبة للصرف الصحي. كل تلك الجهود سيكون لها مردود إيجابي حين تتحول قرى مصر لمناطق جاذبة للسكان الأمر الذي يخفف من التضخم السكاني في القاهرة وغيرها من المدن الرئيسية.

وعلى الله قصد السبيل.

قضية انفلات الشارع المصري

وثمة أمر مرتبط بقضية التنسيق الحضاري وهو "انفلات الشارع المصري" وما يمثله من رؤية صادمة وواقع يلمسه كل من يعيش في مصر أو من يفد إليها من سائحين أو زوار!

إن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسة وتطوير مجمل مظاهر الحياة في مصر علي أسس وقواعد ترتفع إلي المستويات العالمية، وإعادة النسق الحضاري المتميز للشارع المصري في مختلف الأحياء والمدن والقرى، وتطوير الوعي الشعبي وأنماط السلوك العامة والمتفقة مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصدر أهمية هذا التطوير والتنسيق من أجل إضفاء رونق على مجالات الحياة يستمتع به المصريون فقط، بل فضلاً عن ذلك فإنه بمثابة تجلية الصدأ عما تملكه مصر من ثروة سياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية وغيرها من مناطق الجذب السياحي والتي تعاني الآن من مظاهر رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشعبي عليها، كما حدث في سور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعة محمد علي وما حولها من مساجد تاريخية، والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسجد الحسين وخان الخليلي وما حل بها نتيجة طغيان الأنشطة الحرفية والصناعية والمحال التجارية وإهدارها للقيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثرية لا تعوض وقد دمرت الحرائق بعضا منها وأفسد المستغلون الباقي.

لذلك فإن إعادة تخطيط وتنسيق الشارع المصري يمثل تحدياً حضارياً للشعب والحكومة وكافة منظمات المجتمع المصري، والسعي إلى تخليصه من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين أنفسهم يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إن على الدولة والشعب ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية ومنظمات الأعمال جميعاً السعي من أجل تصحيح البيئة المصرية وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة،

بما أن ذلك التصحيح والتقويم خير تعبير عن قدرات مصر علي مواجهة تحديات التطور والتحديث، فضلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السائحين وتوفير أفضل الخدمات وأحسن الظروف المعيشية لهم.

إن من المحتم معالجة المشكلات التالية في الشارع المصري:

1. انتشار العمالة الهامشية والطفيلية التي تمارس مهناً غير مطلوبة وتسهم في إحداث الفوضى والازدحام غير المبرر.
2. تزايد أفواج المتسولين الذين تزدحم بهم مناطق الآثار في القاهرة القديمة وغيرها من الجهات التي يتردد عليها السائحون وكذا في جميع مناطق وشوارع المدن المصرية.
3. تفاقم ظاهرة الباعة المتجولين وهم يعرضون سلعهم الرديئة متطفلين علي المارة وركاب السيارات ووسائل النقل العامة ويتخذون من أرصفة الشوارع مقاراً لتجارتهم بل ومعيشتهم في كثير من الأحيان بكل ما يترتب على ذلك من عشوائية وتلويث للبيئة.
4. انخفاض مستوى عمال النظافة في المدن الذين يتخذون مهنتهم وسيلة للتسول من سائقي السيارات عند تقاطعات الطرق وإشارات المرور.
5. استمرار ظاهرة تنفرد بها المدن المصرية وهي فئة المنادين المتطفلين علي قادة السيارات في الشوارع وقد أقاموا المتاريس لحجز مساحات من الطريق يستثمرونها أماكن لانتظار السيارات دون التقيد بأي قواعد أو تعليمات من جهات المرور المختصة.
6. التجمعات السكنية العشوائية في قرى وشوارع وأحياء ومدن مصر والتي لا تتوافر فيها الظروف الصحية والاجتماعية والمقومات السليمة لحياة أسرية تحفز أفرادها علي العمل المنتج والتزام أنماط السلوك القويم، كما تشيع القبح والاضطراب في المظهر الحضاري.
7. تدني مستوي النظافة وأساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها، فضلاً عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة، بل تصل مشكلة انعدام المستوي اللائق من النظافة لنصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن وأصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات

نافقه وغيرها من مصادر التلوث. إن حسم مشكلة النظافة العامة ينبغي أن يكون في قمة اهتمامات المحافظين والقيادات المحلية ومسئولي هيئات المجتمع المدني فضلا عن الجامعات والمعاهد والمدارس.

8. تزايد فوضي المرور في الشارع المصري حيث يهدر الناس من مختلف المستويات الاجتماعية قواعد المرور وآدابه، ولا يلقى رجل المرور الاحترام الجدير به كما يفتقد القدرة علي التصدي لتلك المخالفات الجسيمة ومن أخطارها تجاوز حدود السرعة المسموح بها والسير عكس الاتجاه علي الطرق السريعة وداخل المدن وإهمال صيانة السيارات والتفريط في شروط الأمن والسلامة المحددة قانونا.

9. افتقار الكثير من شوارعنا حتى تلك التي في المدن الكبرى والأحياء التي توصف بالراقية إلى التصميم العلمي والمقومات السليمة للطرق المتعارف عليها عالميا مثل ضرورة أن تكون الأرصفة مهيأة للسير وخاليه من الإشغالات والمعوقات، وأن يكون نهر الطريق ممهدا لسير وسائل النقل في مسارات محددة، وأن تخصص مواقع لعبور المشاة وترفع من الطرق تلك الأعمال الصناعية المسماة المطبات والتي تقام بهدف إجبار السائقين علي تخفيض السرعة في أماكن معينة.

10. فوضى الإعلانات في شوارع مصر والتي تفتقد التصميم العلمي وتناسق الأحجام والارتفاع مع شيوع استخدام اللغة الإنجليزية التي تهدر الإحساس بالشعور الوطني وقيمة اللغة العربية.

11. فوضى لافتات المحال التجارية ولافتات عيادات الأطباء والتي تعكس ذات المشكلات كالإعلانات.

12. تقادم وعدم العناية بنظافة وتجديد اللوحات الإرشادية مثل أسماء الشوارع والميادين علامات المرور، بل واختفاء معظمها.

13. التباطؤ في تطوير مواقع تقديم الخدمات العامة وتحسين أحوالها وتوفير المقومات اللازمة لاستقبال المواطنين وغيرهم من طالبي تلك الخدمات وتوفيرها لهم بيسر وفق معايير إنسانية تحترم الإنسان وتحافظ علي كرامته. وتشمل المواقع المقصودة مكاتب البريد والاتصالات ومكاتب السجل المدني والشهر العقاري، بل وكثيراً من أقسام الشرطة وإدارات المرور، بل إن اغلب الإدارات الحكومية ومواقع شركات قطاع الأعمال العام التي يتعامل معها الجمهور تعاني من فقر شديد في متطلبات النظافة ومقومات الأداء السليم للخدمات.

14. افتقار الشارع المصري لأجهزة الهواتف العامة وأماكن الانتظار المنظمة للسيارات وفق القواعد العالمية فضلاً عن أماكن لدورات مياه عامة نظيفة وصحية.

مشروع الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

إن التعامل مع تلك المظاهر السلبية والقضاء عليها يتطلب رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليدية في التفكير والحصار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد، بل ينبغي التفكير في إيجاد "هيئة وطنية للتنمية والتحديث الحضاري" تحشد جهود المواطنين وهيئات المجتمع جميعا بما فيها الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية ذات العلاقة للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية المشار إليها وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ونرى أن تكون تلك الهيئة المقترحة علي مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالية التخصص والعلم، وتقوم عليها قيادة غير تقليدية تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون أداة مؤثرة وفعالة.

وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدة التي تختص بوضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنسيق الحضاري، ويكون لها صلاحية تنفيذ مشروعاتها ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء علي إجراءات ومعايير اختيار دقيقة، كما تخضعها لإشراف صارم ورقابة مستمرة طوال فترات التنفيذ. كذلك يكون لها أن تنشئ شركات مساهمة في المحافظات المختلفة تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المحلية وتحديث وتطوير ظروف الحياة فيها وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير، وكذا يكون للهيئة المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تتوافق توجهاتها مع خطط وفرص التنمية الشاملة والمتكاملة في مختلف المحافظات حسب ما ترشد إليه دراسات الجدوى وإستراتيجية التنسيق الحضاري.

ويكون من الضروري أن يصدر بإنشاء تلك الهيئة قانون خاص كي تتولى إعداد استراتيجية شاملة للتنسيق الحضاري والتنمية والتطوير والتحديث في مختلف مجالات الحياة المصرية من دون التقيد بالقواعد الإدارية والمالية الحكومية بالغة التعقيد والمشجعة على تفشي الفساد المالي والإداري في وحدات الجهاز الحكومي التقليدي.

وللهيئة المذكورة الاستعانة بكافة الدراسات الفنية التي أعدتها وتعدها الهيئة العامة للتخطيط العمراني وضرورة قيام تنسيق وتكامل بين الهيئتين.

إضافة بعد حوادث العقارات التي أشار إليها الرئيس السيسي

من الضروري إدماج "الجهاز القومي للتنسيق الحضاري" في الهيئة المقترحة حيث إن اختصاصات ذلك الجهاز تقصر عن القيام بمتطلبات "التنسيق الحضاري الشامل" وليس فقط التعامل مع المناطق المميزة، ويقتضي الأمر أن تكون الهيئة الجديدة تابعة لرئاسة الجمهورية واعتبارها ضمن الهيئات المستقلة التي نص عليها الدستور في المواد 215، 216، 217.

قد يكون الحل في رؤية مصر 2030

https://youtu.be/h3Zq-3-WJK8

6 فبراير 2020